ضمن جولة قام بها المتطوعون للإدارة العامة للمرور

الزعابي لحملة «لي متى زحمة؟!»: شبابنا المتطوعون مصدر فخر للكويت

■ الزحمة أزمة ولكن لها علاج ومشكلتنا لا تكمن بالشوارع فقط بل نحتاج إلى احترام قوانين المرور

الزعابي أثناء استقباله شباب الحملة

والثناء جولتهم في الإدارة العامة للمرور

■ نفتقد لثقافة الوعي المروري بشكل كبير ونشدد على استخراج الرخص حفاظاً على أرواح المواطنين

■ الجلال: الكويت تحتوي على 300 إشارة ضوئية و150 تقاطعا و100 دورية ■ الخالدي: الوضع الجغرافي له دور كبير في الزحمة فالجزء المستغل من مساحة الكويت ككل لا يتجاوز 8 في المئة

التقت الحملة الشعبية الشبابية «لي متى زحمة؟!» الوكيل المساعد للمرور اللواء د.مصطفى الزعابي بمكتبه وذلك ضمن جولة قام بها متطوعو «لي متى زحمة؟!» في الإدارة العامة للمرور جالت من خلال باروقة الادارة بداية في مكتب اللواء الزعابي من ثم إلى قسم التحكم المركزي وقسم العمليات وختاما لإدارة هندسة المرور لتسجيل ملاحظات الحملة لتدوينها باللف التي تعده حاليا شاملاً لحل أزمة الزحمة المرورية في الكويت لتقديمة إلى حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله. وفي بداية لقاء اللواء الدكتور مصطفى الزعابي مع متطوعي «لي متى زحمة؟!» رحب الوكيل المساعد للمرور اللواء د.الزعابي بالحملة الشعبية الشبابية التطوعية «لي متى زحمة؟!» قائلا: أرحب بكم كمجموعة من الشباب الحريصين على امن الوطن والمواطن سمعنا الكثير عن الحملة من البداية إلى الآن، وأنتم شباب متطوعون تعملون بعيدا عن السياسة وتسخرون طاقاتكم وجهودكم لأجل الكويت، منذ أن سمعت بفكرة الحملة كلفت إدارة الإعلام الأمني بالتواصل معكم.

وأضاف الزعابي بان الزحمة أزمة ولكن لها علاج بكل تأكيد، وانتم كحملة جمعتم الحلول وعملتم على تعديلها وتطويرها، ومشكلتنا لا تكمن بالشوارع فقط والحاجة إلى التوسعة بل ان هناك العديد من الأسباب المؤدية للزحمة ومنها احترام قوانين المرور من خلال عدم التعدي على حقوق الآخرين مثل رمي المخلفات من الشباك والاستهتار سواءً كان بالسرعة او بالتارجح يمنا ويسارا، وعدم احترام الطريق من خلال الوقوف بأي مكان وعرقلة السير، وأردف قائلا: وجودي مع الضباط للإقلال من الزحمة التي نشاهدها يوميا وعلى مدار الساعة.

وأكمل بقوله:نحن نفقد الثقافة والوعي المروري بشكل كبير، وأكمل بقوله: ان الهاتف النقال يضر السائق ومن حوله من مرتادي الطريق، راجيا من الجميع الالتزام بالقوانين المرورية التي وضعت لسلامتهم كما شدد على اهمية رفع قيمة المخالفات بشكل مقبول، مؤكدا على عدم إعطاء رخص القيادة سواء للمواطنين او الوافدين إلا بإتمام الشروط المطلوبة، وبأنهم يشددون على استخراج الرخص حفاظا على ارواح المواطنين.

وفي حديثه عن المخالفات صرح بانه يتمنى من الكويتيين عدم التوسط لأحد، وبان باب مكتبة مفتوح للجميع، وقد أكد أن التظليل المسموح به 30 في المئة وهو قرار مشترك لدول مجلس التعاون الخليجي، ووزير الداخلية سمح بالتظليل للجميع إلا أن البعض لا يلتزمون بهذا القانون، وهذا ما يدعونا لمخالفتهم.

ودعا إلى عدم وقوف الطلبة على كتفي الشارع وفوق الأرصفة لأن ذلك يعتبر من الأسباب المؤدية للزحمة والاختناقات المرورية، وتطرق لمشكلة المواقف في جامعة الكويت قائلا: لقد قدمنا عدة حلول وطرق لحل مشاكل الزحمة الجامعية ولكن إلى الآن لم نتلق الرد.

وأشار إلى أن هناك مشاريع جديدة وفعالة ستخفف من مشكلة الزحمة سيعتمدها وزير الداخلية خلال الفترة المقبلة، ولدينا مشاريع مستقبلية سترى النور قريبا وهدفها التقليل من عدد الوفيات والحفاظ على أرواح الناس فالشباب هم عماد الوطن.

كما تحدث عن التكاسي الجوالة وقال: نحن نحاول أن نحد منها بالوقت الحالي ونحدد لها أماكن معينة للوقوف والانتظار سواء بالطرق أو بالمجمعات التجارية.

وأشار من خلال حديثه إلى مقولة الزحمة نعمة وقال: هذا التصريح للاسف تم تفسيره بشكل خاطئ، حيث أن التصريح يعني ان الزحمة نعمة ونقمة أي أن الزحمة نعمة للحد من التهور والسرعة، ونقمة لأنها تسلبنا الوقت والجهد.

وقد ختم الزعابي بكلمة شكر للشباب المتطوعين القائمين على حملة «لي متى زحمة؟!» وقال: اشكركم على جهودكم المبذولة وأتمنى لكم التوفيق.

واستكملت حملة «لي متى زحمة؟!» جولتها بالإدارة العامة للمرور برفقة المقدم ابراهيم الجلال. وفي قسم التحكم المركزي وتحديدا في شعبة التحكم التقت الحملة المهندس فيصل الخلفيري، حيث أوضح أن الشعبة تحتوي على 57 كاميرا مراقبة تعمل على نظام البث المباشر مع إمكانية تحرير المخالفات من خلالها والتحكم بالإشارات ومراقبة المواكب، مشيرين إلى انها موزعة على الدوائر الست.

ومن جانبه أفاد الجلال بأن الكويت تحتوي على 300 إشارة ضوئية و150 تقاطعا و100 دورية، وأن المخالفات تتم على جميع مستخدمي الطريق من مدنيين وعسكريين مشيرا إلى أن مخالفات العسكريين يتم فيها محاسبتهم بشكل إداري أيضاً.

وبدوره أوضح الخلفيري أن غرفة التحكم بدأ العمل بها في سنة 1996 وأضيفت لها شعبة المخالفات من العام الماضي وذلك لاستخدام ميزة تحرير المخالفات من خلال كاميرات البث المباشر، مبينا بانه يتم حاليا تجهيز 100 كاميرا استعدادا لأضافتها إلى كاميرا المراقبة.

وأردف قائلاً بأن شعبة التحكم تحتوي على 45 موظفا ما بين عسكريين ومدنيين موزعين على ثلاث فترات، وبان دورها الأساسي مراقبة الشوارع ومحاولة تقليل الازدحام ومن ثم تحرير المخالفات.

وقال الخلفيري: إننا الآن بصدد تطوير نظام الاتصال من اتصال تقليدي عادي ينتقل بخط الهاتف إلى الستنرال ومن ثم لقسم التحكم إلى اتصال لاسلكي «وايرلس»، مشيرا إلى أن كاميرات تصوير المخالفات تستوعب 800 صورة وسيتم تحويلها قريبا من كاميرات أقلام تحميض إلى كاميرات رقمية «ديجيتال».

وفي قسم العمليات التقت الحملة رئيس قسم العمليات الرائد محمد المنصوري، حيث أوضح طريقة عمل القسم بدءا من تلقي البلاغات المرورية عن طريق الرقم 112 وتوجيه الدوريات وإرشادهم على أماكن الحوادث والمواكب، مشيرا إلى أن قسم العمليات يحتوي على 30 موظفا موزعين على ثلاث فترات، وبان موظفي استقبال البلاغات يبلغ عددهم 8 موظفين، لافتا إلى انه من خلال اجتهاد شخصي له وعمل إحصائية تبين أن تأخير 60 ثانية أي دقيقة واحد يؤدي إلى توقف معالجة الاجتماعات المرورية الشارع مسافة 2 كيلو.

وبالانتقال إلى إدارة هندسة المرور التقت الحملة بالعقيد المهندس سعدون الخالدي مدير إدارة هندسة المرور، حيث تحدث عن مشكلة الزحمة قائلاً بأن الزحمة مشكلة عامة، لها أسباب كثيرة ومنها الوضع الجغرافي فالجزء المستغل من مساحة الكويت ككل لا يتجاوز 8 في المئة بمعدل 5 في المئة مناطق سكنية و3 في المئة طرق، وعدم دقة الإحصائيات، ومركزية الخدمات، وعدم الالتزام بالمخططات الهيكلية، وقد ذكر أن حركة سير الشاحنات غير مدروسة وهي من الأسباب الرئيسية المؤدية للزحمة.

وأوضح أن الحلول تتمثل في أمور منها الالتزام بالمخطط الهيكلي واستغلال الطرق وفرض الرسوم، مشيرا إلى أنه من خلال إحصائيات عالمية فإن متوسط استهلاك الطرق للفرد الواحد بين 3 إلى 5 مرات يومياً، لكن بالكويت يعتبر متوسط الفرد بين 15 إلى 18 مرة يومياً!

وأثنى الخالدي على جهود لجنة المنبثقة من مجلس الوزراء والتي تكونت بمزيج من البلدية ووزارة الأشغال ووزارة الداخلية وجامعة الكويت، شاكرا القائمين على الحملة الشعبية الشبابية التطوعية «لي متى زحمة؟!» متمنيا لهم التوفيق والنجاح، هذا وقد تقدم صاحب فكرة الحملة الشعبية الشبابية التطوعية «لي متى زحمة؟!» حسين عاشور بالشكر إلى وزارة الداخلية نظير دعمها المعنوي وتعاونها مع الحملة، وخاصة العقيد عادل الحشاش والرائد ناصر بوصليب والرائد عبدالاله عبدالسلام وجميع ضباط أفراد الاعلام الامني بوزارة الداخلية على جهودهم بدعم شباب الكويت وسعيهم وحرصهم على حل أزمة الزحمة بطرق عدة.

وأضاف عاشور بان الحملة بدأت مع جموع من الشباب وكان العمل على مراحل متعددة ابتدأت منذ شهر مايو وكانت باستقبال الاقتراحات التي فاق عددها «1000» اقتراح متنوع المجالات تم العمل على تطويرها والاستفادة منها، من خلال اجتماعات شبه يومية لتجهيز وتدعيم ملف حل أزمة الزحمة بنقاط القوة وبتجنب نقاط الضعف، مضيفا بان خلال الاسبوع القادم سيتم الاعلان عن آخر ما توصلت به الحملة بملف الحل الذي تعمل به بجهود تطوعية كبيرة لخدمة الكويت وشعبها وكل من يعيش على هذه الارض.

وقال عاشور بأن الحملة دونت ملاحظات مهمة بعد جولة الهليكوبتر السابقة وجولة إدارة المرور سترفقها بملف حل أزمة الزحمة المرورية الذي سيقدم إلى حضرة صاحب السمو حفظة الله.

وطالب عاشور جميع أفراد الشعب الكويتي بالوقوف بجانب الشباب الكويتي المتطوع مجانا وبدون مقابل مادي لخدمة الكويت التي قدمت لهم الكثير، موضحا أن الشباب المتطوع بحاجة إلى الدعم المعنوي على الأقل وتشجيعهم على مواصلة العمل من أجل بلدهم الحبيب.

■ عاشور: نشكر «الداخلية» على دعمهم المعنوي وتعاونهم مع شباب حملة «لي متى زحمة؟!»

الحملة تستمع لشرح عن إحدى أقسام الإدارة

الزعابي في صورة جماعية مع أعضاء الحملة

أكدت أن أهل العلم والعلماء لهم مكانة في المجتمعات المتحضرة

أعضاء هيئة التدريس تدين الاعتداء على الدكتور عبدالهادي العجمي

■ «الداخلية» مستمرة في ممارسات عدم احترام الأكاديميين وسوابقها متعددة في هذا المجال

اصدرت جمعية اعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت بيانا تستنكر فيه اعتداء رجال الأمن على استاذ التاريخ بجامعة الكويت الدكتور عبدالهادي العجمي اثناء تادية واجبه مع جمعية حقوق الانسان، وفيما يلي نص البيان:

تدين جمعية اعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت وبشدة الاعتداء الذي تعرض له استاذ التاريخ بجامعة الكويت الدكتور عبدالهادي العجمي اثناء تادية واجبه الانساني مع جمعية حقوق الانسان لمتابعة ممارسات وزارة الداخلية تجاه «فئة البدون» في التجمع الاخير، وتؤكد الجمعية أن اي اعتداء على عضو هيئة تدريس هو تعد على اهل العلم والعلماء الذين لهم مكانه في المجتمعات المتحضرة.

فاي مجتمع يقاس بقدر احترامه لأهل العلم وتقديره لحملة مشاعل المعرفة والناشرين للحق والمدافعين عنه، والجمعية تستنكر ما تعرض لها الزميل الدكتور عبدالهادي العجمي استاذ التاريخ بجامعة الكويت الذي عرف بدوره وتفاعله مع قضايا المجتمع، خاصة دوره في القضايا الانسانية والحقوقية ولقد تعرض للاعتداء اثناء عمله كمراقب للوضع الانساني مع جمعية حقوق الانسان لمتابعة ممارسات وزارة الداخلية تجاه «البدون»، فقد تهجم افراد أمن الدولة والقوات الخاصة على الدكتور عبدالهادي العجمي واحتجزوا سيارته ولم يستخدموا الاجراءات القانونية، ولم يبرز رجال امن الدولة هوياتهم القانونية وقد عرف الدكتور عبدالهادي بنفسه وصفته الأكاديمية ولكن استمر رجال امن الدولة بالتلفظ ومحاولة اخذ جهاز الهاتف للدكتور بالقوة وحضرت قيادات الداخلية واستمر توقيف الدكتور حتى حضور ممثلي جمعية حقوق الانسان ومن ثم غادر مع اعضاء جمعية حقوق الانسان.

إن استمرار وزارة الداخلية في ممارسات عدم احترام الأكاديميين واعضاء هيئة التدريس وخاصة اتباعها اجراءات مخالفه للقوانين ومنتهكه للحقوق الانسانية والدستورية والسوابق متعددة ومنها ماحدث مع د.عبيد الوسمي ود.ابتهال الخطيب وقبلهم د.ناصر صرخوه ود.عبدالله النفيسي وغيرهم يعد تعدي على اهل العلم والأكاديميين والانتقاص من قدرهم ومكانتهم العلمية في المجتمع.

وعليه فإن الجمعية تدعوا وزارة الداخلية للالتزام بحدود القانون والدستور والتوقف عن التعرض لأساتذة جامعة الكويت الذين يحملون مشاعل النور والمعرفة للمجتمع ككل، والجمعية تدعم اي أجراء قانوني يتخذه الدكتور عبدالهادي العجمي في هذا الشان.

جمعية أعضاء هيئة التدريس
Kuwait University Faculty Association
شعار جمعية اعضاء هيئة التدريس

دفاع الزوج أكد أن النفقة شرّعت لتسد حاجة الأبناء وفقاً لحالة الأب المالية

«الأحوال الشخصية» تؤيد رفض دعوى مواطنة زيادة نفقتها الزوجية

ايدت دائرة الاحوال الشخصية المستانفة حكم محكمة اول درجة القاضي برفض الدعوى المرفوعة من مواطنة ضد طليقها طالبت بزيادة نفقتها الزوجية وابنتها كونها حاضنة بعد ان مضى عام على زيادة النفقة.

وحضر دفاع الزوج المحامي علي مطر الواوان وقال في دفاعه ردا على صحيفة دعوى المدعية ان موكله يتقاضى راتبا شهريا 700 دينار وعليه مديونية بمبلغ 350 دينارا شهريا يتوجب عليه سدادها والا سيكون مصيره السجن هذا وان المدعى عليها صدر لصالحها حكم بتاثيث المسكن بمبلغ 3 آلاف دينار اضافة الى نفقة الابنة التي تبلغ 90 دينارا شهريا ومبلغ 50 دينارا كاجرة خادمة وانتهت العلاقة الزوجية بينهما بموجب عقد خلع وهو مستمر بسداد تلك المبالغ كما ان نفقة الابنة التي لا تتجاوز من العمر 3 سنوات كافية وتلبي جميع حاجياتها.

المحامي علي الواوان

وأضاف الواوان ان ماجاء بصحيفة المدعية بطلب زيادة نفقة الابنة كونها حاضنة قد جاء مجحفا والغرض من ذلك الطلب هو تضييق الحياة لموكلي وكما ان النفقة شرعت لتسد حاجه الابناء وفقا لحالة الاب المالية والاجتماعية ولم تشرع لارهاق الاباء بالمصاريف التي تعجزهم عن سدادها وتثري الامهات بغير وجه حق وصمم الواوان في مذكرة دفاعه على رفض الدعوى كونها جاءت مجحفة بحق الزوج.